# الباب الأول

# مفاهيم وحقائق

# تعريف النهر الدولي

**معايير أو شروط النهر الدولي -:**

**كان تعريف النهر الدولي يستند في بادئ الأمر إلى معايير سياسية ، حيث ارتبط ذلك بمفهوم السيادة الإقليمية للدولة فكان يعرف النهر الدولي بأنه ذلك النهر الذي يقع في أقاليم أكثر من دولة تمييزاً له عن النهر الوطني الذي يقع بأكمله أي من منبعه إلى مصبه داخل إقليم دولة واحدة وعندما تطور استخدام الأنهار أطلق على الأنهار التي يهتم بها القانون الدولي مصطلحا جديدا هو الطريق المائي الدولي .**

**وقد أخذ بهذا المعيار مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ ويغطي مثل هذا التعريف الأنهار والبحيرات والمسطحات المائية التي تستوفى شروط الصلاحية للملاحة والمنفعة الاقتصادية وعرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي في منازعة اللجنة الدولية لنهر الأودر المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر وبذلك اشترطت ان تتكامل ثلاث صفات في النهر حتى يصبح نهر دوليا: الصلاحية للملاحة – الاتصال بالبحر – ان يهم ذلك الاتصال أكثر من دولة ولكن يعيب هذا التعريف انه ينظر إلى الأنهار نظرة ضيقة يحصر أهميتها في مجال الملاحة فقط وعندما نصت لجنة القانون الدولي لدراسة وضع قانون لاستخدام الأنهار، واستقرت على استخدام مصطلح مجرى مائي دولي وقد جاء مشروع اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية بتحديد المقصود المائي الدولي على النحو التالي :**

أ – يقصد بالمجرى المائي شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلاً واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة .

ب - يقصد بالمجرى المائي الدولي أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة ويتضح من تعليق اللجنة على استخدام هذا المصطلح انه يشمل شبكة المياه السطحية والجوفية ويعكس هذا المصطلح العلاقة الطبيعية بين عناصر شبكة المجاري المائية الدولية فالمياه قد تتسرب من المجرى إلى باطن الأرض تحت قاع المجرى وتنتشر وراء ضفاف المجرى ثم تعود إلى الظهور في المجرى وتتدفق نحو بحيرة تصب بدورها في نهر ثم تتحول إلى قناة وتنتقل إلى خزان وهكذا ويتضح من هذا التعريف أنه يلائم التطورات الحديثة التي يمر بها استخدام المياه ولا تعد أية مساحة من المياه العذبة جزءا من المجرى المائي الدولي إذ يشترط النص أن تتدفق عناصر الشبكة نحو نقطة وصول مشتركة وهذا الشرط ينطوى على تقييد جغرافي للمجرى وتتميز فكرة المجاري المائية الدولية بأنها تتجنب الجوانب السلبية لفكرة حوض الصرف الدولي فيمكن الاستفادة من مياه شبكة المجاري المائية الدولية في أي مكان وليس ضمن نطاق جغرافي محدود وخلاصة القول أن النظرة إلى النهر الدولي اليوم ، تتم من خلال مفهوم واسع هو المجرى المائي الدولي الذي يتضمن بالإضافة للأنهار مساحات من المياه العذبة الأخرى ، مثال البحيرات والقنوات

والخزانات والمياه الجوفية أي أن النهر الدولي هو جزء من المجرى المائي الدولي .

## الصراع وأسباب تطوره

الصراع لا يعني بالضرورة استخدام العنف، فالصراع حالة يصطدم فيها الأطراف ذوي الاتجاهات غير المتوافقة المختلفون مع بعضهم البعض وذلك دون اللجوء للقوة حيث يمكن أن يحل بطريقة بناءة إذا غير أطراف الاختلاف اتجاهاتهم للتصرف بطريقة ترضي الجميع بنتائجها أو يتحقق مكسب من الموقف الجديد.

كما قد يشير مفهوم الصراع إلي مصطلح التعاون الذي يمكن أن يتواجد إذا نظم أطراف الاختلاف سلوكهم للوصول إلي بعض الأهداف المشتركة.

لذلك فمن الممكن أن تتأجج الصراعات من جراء إصرار الدول المنتجة للمياه العذبة دول المنبع علي احتكار أكبر قدر من المياه النابعة من أراضيها أو احتكارها كلياً، الأمر الذي سيصيب الدول المستهلكة بنقص في المياه، وهو ما يوشك على الحدوث بين تركيا وسوريا والعراق إذ تصر تركيا علي اعتبار الماء النابع من أراضيها ثروة طبيعية تركية بغض النظر عن أية اعتبارات ومواثيق دولية تنظم عملية اقتسام المياه بين الدول المتشاطئة وأعطت نفسها الحق في إقامة عدد كبير من السدود ومحطات الطاقة الكهربائية بما يفوق حاجتها.

وقد عرفت محكمة العدل الدولية الدائمة النزاع الدولي بأنه: خلاف بين دولتين علي مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما بمعني أن الاختلاف المشار إليه في هذا التعريف لا يستند إلي معيار شخصي بل إلي معيار موضوعي، وعلي ذلك فإن الخلاف الذي يولد النزاع يجب أن يكون واضحا في مواقف أطرافه علي نحو لا يدع مجالا للشك في إمكانية وجوده.

إذن المهم توافر مبدأ التعاون والعمل جميعا للوفاء بحد الأمان المائي والذي يقصد به متوسط نصيب الفرد في بلد ما سنويا من الموارد المائية المتجددة والعذبة لمواجهة الشرب والزراعة والصناعة، والاستهلاك المنزلي ومن منظور عالمي اعتبر معدل الـ ١٠٠٠ متر مكعب من المياه المتجددة للفرد الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة مياه تعرقل التنمية وتؤثر سلباً علي صحة المواطن، أما من المنظور الاقليمي الشرق أوسطي والمنطقة العربية بشكل خاص فهناك ترجيح لجعله ٥٠٠ متر مكعب للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة، ووفق تقرير الأمم المتحدة فإنه في عام ٢٠٢٥ م سيرتفع عدد البشر الذين يعانون من أزمة نقص المياه في العالم إلي الضعف يتركز معظمهم في أفريقيا وأجزاء من غرب آسيا.

اذن هناك الكثير من الدول التي كانت أو مازالت تعاني من مشاكل الصراع علي مصادر المياه، ومن صور المياه:-

١ ـ الصراع الهندي ـ الباكستاني حول مياه نهر اندوس وقد تمكنتا من عقد اتفاقية بينهما حول تقسيم مياه النهر في عام ١٩٦٠

٢ ـ الصراع بين جمهوريات وسط آسيا التي تقع جميعها في مناطق جريان الأنهار التي تصب في بحيرة آرال حيث تتعرض البحيرة إلي الجفاف بسبب كثرة استعمال المياه وما نجم عنها من كوارث بيئية لا يمكن معالجتها إلا بتوفير المزيد من المياه في بحيرة آرال.

٣ ـ انخفاض مستوي البحر الميت بأكثر من ٢٠ مترا بسبب انخفاض كمية المياه التي تصب في البحيرة مما أدي إلي فقد أكثر من ٣٠% من مساحتها خلال الخمسين سنة الأخيرة نتيجة الصراع علي مياه الأنهار التي تصب في البحيرة بين الدول التي تشترك في حوض نهر الأردن مما حدا بالأردن للسعي في الشروع في إنشاء قناة لربط البحر الأحمر بالبحر الميت لزيادة منسوبه والمحافظة علي بيئته البحرية وتشير بعض مراكز البحوث أن نهر الأردن سيواجه أزمة حقيقية نتيجة لزيادة حاجة الاحتلال الصهيونى للمياه بنسبة ٣٠%، بينما سيعاني الأردن من نقص يصل إلي ٢٠% في الوقت الذي تم فيه استغلال السقف العلوي من النهر.

إن مستودعات الماء الجوفية العابرة للدول كمصدر مائي هام تتصاعد احتمالات نشوب نزاعات بشأنها كلما اشتدت أزمة المياه تفاقما وكلما أصبح الحصول علي الماء أمراً مكلفا بالنسبة للدول، مثل ما هو متوقع بين مصر، السودان، ليبيا، تشاد، والنيجر حول مستودع الحجر الرملي

النوبي، وبين السعودية والأردن حول خزان الديسي الجوفي.

وتعتمد الرؤية الإسلامية للماء علي الاستفادة من إمكانيات النهر في حدود حسن النية وحسن الجوار، مع تأكيدها علي عدم الإضرار بالآخرين ومنع تغيير المجري وإن كانت لم تعرف المفهوم الدولي للنهر كما تعتمد الرؤية الإسلامية للماء أيضا علي كونه أصل الحياة لقوله تعالي وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا أي خلق من النطفة إنسانا فجعله أي جعل الانسان نسبا وصهرا وقيل : من الماء إشارة الي أصل الخلق في أن كل حي مخلوق من الماء وفي هذه الآية تعديد لنعمه علي الناس في، إيجادهم من العدم، والتنبيه علي العبرة في ذلك. وهناك الكثير من العوامل التي تتضافر لتحفيز اندلاع الصراع علي المياه بين الدول منها :

١ ـ يوجد في العالم حوالي ٢١٤ نهرا تمر في أكثر من دولة ويعيش في حوض تلك الأنهار حوالي ٢ مليار نسمة، أي حوالي ٤٠ % من سكان العالم، منها ٥٦ نهراً في أفريقيا وفي الوقت ذاته تتفاقم أزمة المياه في العالم لأن الحاجة للمياه الإضافية تزداد بحوالي ٩٠ مليار متر مكعب سنويا، مما يؤدي إلي زيادة توتر العلاقات بين الدول المشتركة في الأحواض المائية الأنهار والمياه الجوفية في الدول ذات الأنظمة غير المهيئه للتجاوب مع المتغيرات ومنها المتغيرات المائية التي يعاني منها كثير من مناطق العالم ولاسيما في المناطق الجافة والصحراوية، الذي

إلي نشأة صراعات بين الدول التي تشترك في مصدر مائي واحد، كما أن استعمال الدولة التي تنبع منها كميات هائلة مما يؤثر علي كمية جريان المياه في النهر الأمر الذي يعتبر فى حد ذاته اعتداء علي حقوق السكان القاطنين في حوض النهر للدول المتشاطئة.

٢ ـ ازدياد اعتماد الدول المتشاطئة علي دولة المنبع تستعمل المياه بكثرة وتعمل علي تلوثها، فتزداد المشاكل المائية فيما بينها وتنعكس علي شكل خلافات وتوتر في العلاقات وتؤدي أحيانا إلي النزاعات.

٣ ـ أما دول الاتحاد الأوروبي فلم تكن مشكلتها في كمية المياه، بل في نوعية المياه، حيث تعمقت مظاهر وآثار التلوث البيئي لتشمل اغلب مرافق الحياة، ومنها مصادر المياه، والتربة والهواء نتيجة جملة من العوامل من أبرزها التطور الصناعي والمضاعفات التي نجمت عنه، وذلك خلافا لمشكلة المياه في دول الشرق الأوسط التي تعاني من شح في كمية المياه.

٤ ـ بالرغم من أن الحجم الإجمالي السنوي لموارد المياه السطحية المتوافرة يقدر بنحو ٢٧٧ مليار متر مكعب سنويا، إلا أنه لا ينبع منها في المنطقة العربية سوي ٤٣% فتلوث المياه في البلدان العربية يمثل تحديا خطيرا، يرجع إلي استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعالجات المستخدمة في الزراعة والطب البيطري والتي تترك آثارا طويلة الأمد وتجد طريقها إلي المياه في نهاية المطاف.

٥ ـ أدي التغير المناخي إلي تدهور نوعية بعض مصادر المياه، لاسيما المصادر المشتركة بين أكثر من دولة مثل نهري النيل والفرات وتدني المصادر الأخرى كالأمطار وانحسار القطاع النباتي.

إن المخاطر التي قد تنجم عن زيادة الطلب علي المياه ستؤدي إلي تحول المياه إلي مصدر للصراعات الدولية، فكلما يأتي ذكر لكلمة المياه أصبحت إشارة إلي التهديد باستخدام القوة المسلحة كما تم الاستعانة بمصطلح المياه كسلاح سياسي باستخدام عبارة حرب المياه بوسائل الإعلام منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

١ ـ في عام ١٩٧٧ صرح الرئيس السادات بعد أيام من توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل الماء هو القضية الوحيدة التي يمكن لمصر أن تدخل حربا من أجلها ولم يكن يعني بها إسرائيل، بل أثيوبيا كما أشار بطرس غالي في عام ١٩٨٩ عندما كان نائب وزير خارجية مصر بأن سلامة الأمن القومي المصري مرتبطة بمسألة المياه، لأن مسألة الأمن القومي المصري تقع في أيدي ثمان من الدول الأفريقية الواقعة إلي الجنوب من مصر والتي يمر فيها مجري نهر النيل، وكلما ازداد عدد الدول المشاركة في حوض النيل ازدادت الخطورة علي الأمن القومي المصري، فمثلا انقسام السودان إلي دولتين سيكون له مضاعفات سلبية علي الأمن القومي المصري.

٢ ـ في إسرائيل عبر النائب مانسيا هو بيليد أحد جنرالات الجيش

السابقين إن احدي أهم حروبنا ستكون من أجل المياه، ولابد للعالم أن يتفهم بواقعية حاجات إسرائيل الاستراتيجية.

٣ ـ عقدت تركيا حوالي عشرة بروتوكولات واتفاقات ثنائية وثلاثية مع كل من سوريا والعراق من أجل تنظيم واستغلال مياه نهري دجلة والفرات مع سوريا لنهر القويق وبالرغم من كل ذلك أعلنت الحكومة التركية في الثالث عشر من يناير ١٩٩٠ قطع نهر الفرات لمدة شهر بهدف الإسراع في توصيل المياه لسد أتاتورك في إطار مشروع ري جنوب الأناضول، الأمر الذي فسر في إطار النزاع الكردي التركي علي اعتبار النهر غير دولي، واعتبار حوضي دجلة والفرات حوضا واحدا مع إمكانية نقل مياه نهر دجلة إلي نهر الفرات من خلال منخفض الثرثار في العراق، مع رفض مبدأ تقاسم المياه وهو التفسير التركي لتعبير الاستخدام الأمثل للمياه وخطتها عن المراحل الثلاث للانتفاع الأمثل والمنصف والمعقول ثم التذرع بعدم وجود قانون متكامل للمياه الدولية، وإنكار مبدأ الحقوق المكتسبة، وحريتها فى إقامة السدود علي أراضيها ووقف تدفق مياه نهر الفرات لتعبئة سدودها وهو موقف لا ينسجم مع المعاهدات والأعراف والمبادئ القانونية وفي المقابل الموقف السوري من نهر الفرات باعتباره نهرا دوليا، وما يترتب علي ذلك من ضرورة تحديد الوارد الطبيعي والاتفاق علي الوارد السنوي للنهر،وتحديد الاحتياجات المائية للمشاريع القائمة أو التي قيد التنفيذ والمخطط لها،

تحديد حصص دول المجري المائي والتوصل لاتفاق نهائي لقسمة مياهه، ورفض اعتبار المياه الدولية موردا طبيعيا كالبترول واعتبار بروتوكول عام ١٩٨٧ بتمرير ما يزيد علي ٥٠٠م٣/ ثانية تدبيرا مؤقتا خلال فترة ملء خزان أتاتورك ولابد من التوصل لاتفاق نهائي وفي نهاية الأربعينيات سبق وأن قامت تركيا بتحويل مجري نهر القويق الذي ينبع من أراضيها ويمر بسوريا، فأدي ذلك لخسائر كبيرة للأخيرة، هذا إضافة للتوتر التاريخي بين البلدين بسبب منح فرنسا لتركيا منطقة لواء الأسكندرون الغنية بالموارد المائية والزراعية خلال فترة الانتداب وهذا ليس ببعيد عن المشادات السياسية منها وضع الأكراد وعلاقات تركيا مع إسرائيل.

أما العراق فإنه يعتبر حوضي دجلة والفرات حوضين منفصلين، وضرورة التوصل إلي اتفاق ثلاثي يحدد الحصص المائية علي أسس عادلة ومنصفة، معمراعاة قاعدة عدم الإضرار بالغير عند تنفيذ مشاريع الري علي نهر الفرات، وإن قاعدة الاستخدام الأمثل للموارد المائية لا تعني بأي حال تحديد أصناف التربة وضرورة التمسك بمبدأ الحقوق المكتسبة لكل بلد وبنظرية الوحدة الإقليمية المطلقة.

ومن أبرز الأمثلة على استخدام أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا كسلاح سياسي لحل المشكلات الأخري يمكن الإشارة إلي الآتي:

أ ـ حالة القسر والإجبار: وذلك بالحد من وصول الماء أو الكميات الكافية

منه، ففي الثالث عشر من يناير ١٩٩٠ أعلنت تركيا قطع منسوب نهر الفرات لمدة شهر بهدف سرعة ملء سد أتاتورك الكبير لري مشروع جنوب شرق الأناضول، بينما كان السبب الحقيقي لذلك هو قيام سوريا في أكتوبر ١٩٨٩ بإسقاط طائرة مسح تركية داخل أراضيها، مما أدي لمطالبة تركيا بمبلغ يجاوز الأربعة عشر مليون دولار، ثم تهديد رئيس وزراء تركيا أوزال بوقف تدفق مياه نهر الفرات إذا لم توقف مناوشات حرب العمال الكردي من داخل الأراضي السورية.

ب ـ حالة الاستيلاء: فقد تستخدم قضية المياه كوسيلة لتحقيق أحد الأبعاد العامة للأمن القومي للدولة، ويتمثل ذلك بصورة واضحة في حالة استيلاء إسرائيل علي كميات متزايدة من أنهار الأردن ولبنان المجاورة لها.

ت ـ حالة المساومة والتهديد: مثل الحالة القائمة بين مصر وأثيوبيا، حيث إن هناك اعتقادا قديما وراسخا ثقافيا وسياسيا فى قدرة الحبشة علي تحويل مياه نهر النيل وبالتالي كانت أثيوبيا تستغل هذه الحالة لتحسين علاقاتها بالسودان ومصر، ومطالبتهما بتحديد موقفهما من نزاعها الداخلي مع الحركات المتمردة ضدها، وخارجيا فى علاقاتها مع أريتريا، ودعمها في نزاعها مع الصومال حول إقليم أوجادين.

ومن المهم أن نستعرض جزءا من مكامن الصراع في موقف دولة الاحتلال الإسرائيلي من المياه، التي بدأت مع هيرتزل مؤسس الدولة

حيث ربط بين المياه وبقاء هذه الدولة ولما أدرك قادتهم ذلك منذ مطلع القرن العشرين استعانوا بمساندة انجلترا وأمريكا لتضمين حدود فلسطين منابع مائية لم تكن ضمن حدودها قبلا وفي مؤتمر فرساي ١٩١٩ حيث تمكنوا من اقتطاع جزء كبير من جنوب لبنان وضمه لفلسطين لضمان مياه نهر الأردن الشمالية كمصدر واحد علي الأقل، إضافة لضم جزء كبير من الأراضي الواقعة علي الضفة الشرقية في أعالي نهر الأردن علي امتداد الحدود الشرقية لبحيرة الحولة وكل بحيرة طبريا، لذا كان الموقف المائي سيجعل علي الدوام أمنهم مهددا خاصة في ظل الأهمية القصوي التي تحتلها الزراعة والاستيطان في الأيديولوجية الصهيونية، وكان الحل ضرورة الاعتماد علي الموارد المائية في البلدان المجاورة وقد تحقق لهم ذلك بقوة السلاح، وقد وضع الصهاينة خريطتهم منذ البداية علي أساس التحكم في مجمل المصادر الطبيعية للمياه، بل خططت لتغيير خريطتها الطبيعية في مجاريها ومصباتها لحسابها ليس فقط لنهر الأردن الرئيسي بل وأيضا لمنابعه وروافده العليا الدان، بانياس، الحصباني والوسطي اليرموك وشملت خريطتها المائية الليطاني في لبنان، بل ونهر النيل في مصر فأرض الميعاد من النيل إلي الفرات.

ووفق إحصائية عام ١٩٩٨ تحصل إسرائيل علي ١٩٥٥ مليون متر مكعب من المياه العربية من كل من نهر الأردن، هضبة الجولان، نهر الليطاني، نهر اليرموك، الضفة الغربية، وقطاع غزة، بواقع ٣٥٥ مترا مكعبا سنويا وهو دون خط الأمن المائي، الأمر الذي يفسر شدة الصراع حول الماء واستكمالا لسعي دولة الاحتلال لشرعية تواجدها تم تضمين المادة السادسة من اتفاقية وادي عربة مع الأردن مجموعة من المباديء حاكمة لعملية توزيع المياه بينهما، وهو أول اتفاق عربي إسرائيلي يتضمن فقرات عن المياه تتلخص في الآتي:

أ. الاعتراف بمبدأ التوزيع العادل للمياه بين الطرفين نهري الأردن واليرموك، أما المياه الجوفية وأنظمتها المرتبطة بها في وادي عربة فسوف تستمر إسرائيل باستخدامها.

ب ـ الأخذ بمبدأ التعاون في تنمية الموارد المائية وعدم الإضرار بالطرف الآخر.

ت ـ حماية البيئة النهرية والحفاظ عليها من خلال مراقبة مشتركة.

يلاحظ ان هذه الاتفاقية قد أعلنت حقوق الفلسطينيين في مياه نهر الأردن والمياه الجوفية.

## مصادر المياه فى العالم العربى

تتنوع مصادر المياة فى الوطن العربى بين الأمطار والآبار الجوفية والتحلية كما يلى :-

أولا: مياه الأمطار:-- هي أول مصادر المياه في العالم العربي ومن الدول التي تعتمد عليها في بناء اقتصادها الزراعي والصناعي بصورة أساسية المغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان والعراق والصومال والسودان والأردن ويقدر الوارد السنوي من الأمطار ما بين ٢١٠٠-٢٣٠٠مليار متر مكعب.

ثانيا: مياه الأنهار :-- ويقدر معدل المياه المتجددة سنوياً في العالم العربي بنحو ٣٥٠ مليار متر مكعب، منها نحو ١٢٥ مليار متر مكعب، تأتي عن طريق الأنهار من خارج المنطقة، وفيما يلي أهم أنهار العالم العربي:

١- نهر النيل:وهو أطول أنهار العالم، يمتد من الجنوب إلى الشمال بطول ٦٦٩٥ كلم وينبع من بحيرة فيكتوريا، وتشترك فيه عشر دول وتعتبر مصر أكثر الدول احتياجا إلى نهر النيل لموقعها الصحراوي وندرة الأمطار فيها.

٢- دجلة والفرات: ينبع نهرا دجلة والفرات من حوض الأناضول في تركيا، ويعبران تركيا وسوريا والعراق، ونهر الفرات يمتد على طول ٢٧٨٠ كلم من منبعه بجبال أرمينيا حتى التقائه مع دجلة، منها ٧٦١ كلم في تركيا، و٦٥٠ كلم في سوريا و١٢٠٠ كلم في العراق وتعتمد سوريا على نهر الفرات بنسبة ٩٠%، بينما يعتمد العراق عليه كلياً وعليه سدود عديدة منها سد طبقة في سورية وسدود الرمادي والحبانية والهندية في العراق أما نهر دجلة فطوله ١٩٥٠ كلم منها ٣٤٢ كلم في تركيا و٣٧ كلم بمثابة حدود بين سوريا وتركيا، و١٣ كلم بمثابة حدود بين سوريا والعراق، و١٤٠٨ كلم في العراق وينبع من جبال طوروس في تركيا ومن السدود التي أقيمت عليه في العراق سد الموصل والثرثار والكوت والعمارة.

٣ - نهر الأردن: نهر صغير يشكل الحدود بين فلسطين والأردن، ويمتد على طول ٣٦٠ كلم ينبع من الحاصباني في لبنان، واللدان وبانياس في سورية ويخترق سهل الحولة ليصب في بحيرة طبرية.

٤-نهر اليرموك : ينبع من المناطق الشمالية في سوريا، ويجري في الأردن مشكلاً حدودها مع سوريا، ويبلغ معدل صرفه السنوي ٤٥ مليون متر مكعب

٥-نهر بانياس_: ينبع من المنحدرات الشمالية الغربية للجولان، وينحدر في منطقة صخرية منعطفاً حول مدينة بانياس، ويبلغ معدل صرفه ١٢٥ مليون متر مكعب.

٦- روافد نهر الأردن شمال بحيرة طبريا : ويبلغ معدل صرفها السنوي ١٤ مليون متر مكعب ويضاف إلى ذلك الأنهار المتشكلة من الينابيع في منطقه الجولان الشمالية وهي: البحيراني ، والجناني، والأعوج.

ثالثا: المياه الجوفية

يقدر مخزون المياه الجوفية في العالم العربي بنحو ٧٧٣٤ مليار متر مكعب، يتجدد منها سنويا ٤٢ مليار، ويتاح للاستعمال ٣٥ مليار متر مكعب وتتوزع المياه الجوفية على ثلاثة أحواض كبيرة هي:

١- حوض النوبة بين مصر وليبيا والسودان ويمتد إلى شمال تشاد وتصل مساحته إلى نحو ١.٨ مليون كلم مربع منها ١٥ ألف كلم مربع تحت ارتوازية ويقدر حجم مخزون هذا الحوض بنحو عشرين ضعف الإمدادات السنوية المتجددة في العالم العربي ،أما في ليبيا فيوجد النهر الكبير وهو نهر صناعي ينقل مليوني متر مكعب يومياً من مياه هذا الحوض إلى الساحل الليبي.

٢- حوض العرق الشرقي الواقع جنوب جبال الأطلس في الجزائر ويمتد إلى تونس بمساحة أربعمائة ألف كلم مربع وهو حوض ارتوازي ويقدر

مخزونه بنحو أربعة أضعاف الإمدادات المتجددة من المياه في المنطقة العربية.

٣- حوض الديسي ويقع بين الأردن والسعودية وتبلغ مساحته نحو ١٦ ألف كلم مربع، وتستفيد منه السعودية استفادة عملية.

رابعا: مياه الأودية الموسمية والبحيرات الطبيعية : تنتشر في الوطن العربي شبكات من الأودية الموسمية المتباينة في كثافتها تبعاً لطبوغرافية ونوع التربة والبيئة السائدة، وكمية هطول الأمطار السنوية، ويتجاوز عدد هذه الأودية مئات الآلاف وتجري هذه الأودية لفترات محدودة في السنة، بعضها يجري لعدة ساعات والبعض الآخر لعدة أيام أو شهور ولا توجد دراسات موثقة تقيس كميات المياه التي توفرها هذه الأودية .

خامساً :الرشح وتبلغ كميه المياه المرشحة من الأمطار، إلى باطن الأرض حوالي ٢٥% تقريباً من أجمالي الأمطار المتساقطة سنوياً.

سادساً :الينابيع ويوجد في الجولان عشرات من الينابيع تتفاوت في كمية المياه والحجم، وأغلب هذه الينابيع مياه صالحة للشرب.

كما أنه توجد مصادر أخرى للمياه ولكنها مصادر غير تقليدية منها:

- تحلية مياه البحر: حيث تقوم ليبيا ودول الخليج العربي بتحلية مياه البحر، وتمثل مياه البحر المحلاة أكثر من ٧٥% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي بكمية تصل إلى ١.٨٥ مليار متر مكعب وتشير بعض المصادر الأمركية إلى أن ٣٥% من إجمالي محطات إزالة الملوحة من مياه البحار في العالم و٦٥% من إجمالي الطاقات المتاحة لها عالميا موجودة في العالم العربي وخاصة في الجزيرة العربية.

- إعادة المعالجة: كإعادة مياه الصرف الزراعي والصناعي والصرف الصحي واستخدامها في الزراعة والصناعة وتقدر كميات الصرف الزراعي والصحي المستخدمة في العالم العربي بين ٦.٥-٧.٦ مليارات متر مكعب - تجميع مياه الأمطار - تلقيح السحب لإنزال المطر الصناعي.

## بداية الأزمة

تلعب المياه دوراً كبيراً في حياه الإنسان أفراداً وجماعات حيث أن التجمعات البشرية الأولى كانت قد أقيمت على ضفاف الأنهار بل أن جميع الحضارات العظيمة التي قامت في العصور القديمة كانت المياه ووجود الأنهار سبباً رئيسياً في قيامها وفي عالمنا اليوم وبسبب التطور الكبير الذي أضحى عليه العالم ودخول المياه كأحد عناصر التنمية البشرية في مختلف مجالاتها الزراعية والصناعية التي تسعى دول العالم لتحقيقها

وإدامتها فان الصراع على المياه أصبح حقيقة مع تطور دور المياه كأحد موضوعات السياسة الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية لذلك اعتبرت المياه والسيطرة على مصادرها من أهم عناصر إثارة الصراع في العالم، بل أن العديد من الباحثين أطلق على القرن الحالي قرن المياه لما ستلعبه المياه من أدوار محورية في حياة الإنسان مستقبلا وهنا يجب الإشارة إلى عدة مواضيع تكون فيها المياه عاملاً أساسياً في إثارة الصراع بين الدول أو في تطور الخلافات بين الدول من مجرد خلافات حول التقاسم والانتفاع المشترك إلى حروب مفتوحة في مناطق عدة في العالم .

وأصبحت المياه أحد أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه للدول المشتركة معها في نفس المصدر المائي، وهنا يجب توضيح السياسة التركية التي تتبعها تجاه الدول المشتركة معها، حيث طالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع سورية والعراق باعتبارها مصدرًا للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية وكذلك موضوع لواء الاسكندرونة الذي تسكنه أغلبية عربية وتنازلت عنه فرنسا لصالح تركيا إبان انتدابها على سورية قبل الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ لضمان بقاء تركيا على الحياد ولا تزال سورية غير معترفة بهذا الضم القسري والتعسفي.

وفي موضوع العراق هناك عدة أهداف تحاول تركيا تحقيقها من خلال

ضغطها بواسطة المياه، الأولى سياسية والأخرى اقتصادية وربما توسعية فمن المعروف أن تركيا لا تزال تعتبر ولاية الموصل من المناطق التابعة لها، كما أنها تضع كثيراً من الخطوط الحمراء أمام أي طموح لأكراد العراق لإعادة مدينة كركوك لاقليم كردستان، كما أن وجود كثيف للتركمان في كركوك من العوامل التي تدفع تركيا إلى استخدام المياه في عملية الضغط السياسي على أكراد العراق.

كما أن امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدنية وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار أن المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط وهذا ما أكدته التصريحات التي أطلقها كبار المسئولين الأتراك حيث صرحت رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيلر أن هذه مياهنا ومن حقنا أن نبيع مياهنا لمن نشاء وذلك في معرض حديثها عن مشروع أنشاء أنابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات إلى دول الخليج العربي وإسرائيل، وأكد عليه رئيس الوزراء التركي الذي تلا تشيلر، مسعود يلماز من خلال قوله المياه نفطنا وإن كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها وعدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول التي تشترك فى الاستفادة من مصادر المياه ساهم في زيادة حالات الصراع علي المياه.

ومن خلال استعراض هذه الصراعات والنزاعات ومناطقها نجد أن هذه النزاعات حديثة لها أسباب سياسية بحتة فأن اغلب هذه النزاعات نشأت نتيجة تفكك الدول الاتحادية، يوغسلافيا، الاتحاد السوفيتي أو بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوربي في أفريقيا أو الدولة العثمانية بعد الحربين العالميتين وقيام إسرائيل عام ١٩٤٧ .

ـ التناقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية نتيجة الاستخدام المفرط بسبب دخول هذه المياه في العديد من المجالات وبشكل أساسي حيث يعاني ٥ مليون مواطن عربي في الوقت الراهن من غياب المياه الصالحة للشرب إضافة إلى أن ٨ مليون يعانون من تلوث المياه وغياب الصرف الصحي الملائم.

لقد تفاقمت مشكلة نقص المياه في العالم نتيجة ارتفاع الطلب على المياه في جميع أنحاء العالم وعدم إمكانية تجديد المياه ومصادرها ويعود تصاعد حدة أزمة المياه إلى ثلاثة أسباب رئيسية :-

-ارتفاع عدد السكان حيث يرتفع عدد السكان في الأرض دون مواكبة لتطور مصادر المياه وينعكس هذا الازدياد للسكان على مصادر المياه المتاحة على سطح الأرض وهي محدودة حيث يبلغ سكان الأرض حوالي٦.٦ مليار نسمة مع بقاء موارد المياه دون تغيير.

-إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة ٠

ـ التلوث الذي يجعل أكثر مصادر المياه غير صالحة للاستخدام البشري ٠

ولقد تضافرت هذه الأسباب الثلاثة في تصعيد أزمة نقص المياه وبشكل كارثي حيث تسبب تناقص المياه وعدم توزيعها بشكل متساو على سطح الأرض فى بروز مشكلة خطيرة أخرى هي مشكلة اتساع ظاهرة التصحر وتراجع الغطاء النباتي نتيجة ارتفاع الأملاح في المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية نتيجة الاستخدام المفرط لمياه الآبار وعدم تجدد مصادر المياه الجوفية.

## توزيع الموارد المائية في الوطن العربي:

يقع حوالي ٨٠% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على مدار السنة،وبالتغير في كمياته من سنة إلى أخرى وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل ١٠.٢% من مساحة العالم فإن موارده المائية لا تمثل سوى ٠.٥% من الموارد المائية المتجددة العالمية، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد العربي حالياً من الموارد المائية المتاحة، حدود ١٠٠٠ متر مكعب سنويا، مقابل ٧٠٠٠ متر مكعب للفرد كمتوسط عالمي ورغم ضعف مستوى حصة الفرد العربي من الماء في الوقت الحاضر فإن التنبؤات المستقبلية تشير إلى أن هذا المستوى سوف ينخفض إلى حدود ٣م٤٦٠ في السنة بحلول عام ٢٠٢٥، وأنه سيصبح أكثر من نصف الوطن العربي تحت خط الفقر المائي تضاف إلى ذلك

احتمالات تناقص كميات المياه التي ترد من الخارج بسبب بعض الخلافات مع دول الجوار المشتركة معها في مصادر هذه المياه، والتي تمثل ٥٠% من المياه المتاحة عربياً والواردة أساساً من نهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر السنغال وتتوزع المياه السطحية المتاحة [١] في الوطن العربي كما يلي حسب التقرير الموحد، ٢٠٠١:

- ٣٨.٥% من مجموع المياه السطحية المتاحة عربيا في الإقليم الأوسط مصر والسودان والصومال وجيبوتي.
- ٣٧% منها في إقليم المشرق الغربي الأردن وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين.
- ١٩.٧% في دول المغرب العربي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

---

١ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص ٣٨

- ٤.٨% في شبه الجزيرة العربية اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.[١]

وتتوزع هذه الاستخدامات بين قطاع الزراعة بنسبة ٨٧% والاستخدام المنزلي بنسبة ٨% والاستخدامات الصناعية بنسبة ٥%

وتعكس أهمية النسبة التي يستحوذ عليها قطاع الزراعة من جملة استخدامات المياه، وضرورة استعمال التقنيات المتطورة من أجل ترشيد استخدام المياه في هذا القطاع وتعادل جملة الاستخدامات المائية في الزراعة في الوطن العربي ١٦٦.٥ مليار متر مكعب في السنة، منها حوالي ١٥٧ مليارا تستخدم سنويا في الري السطحي وتقدر كفاءة هذا النظام بـ ٣٨% في السنة، مما يعكس أن نسبة هامة من الموارد المائية تضيع هدراً وتسرباً وتبخراً وتلوثاً ويعزى الهدر في الموارد المائية إلى عدة عوامل من بينها تدني مستوى كفاءة إدارة الموارد المائية، وتدني مستوى أو حتى فقدان الوعي المائي وما يرتبط به من إسراف وتبذير وتلويث للمياه، وتخلف مستوى التجهيزات والبنية التحتية في مجال استخدام المياه في أغلب الدول العربية بصورة عامة، واستخداماتها في الري بصورة خاصة.

---

١ عن كتاب المياه العربية واسرائيل للمؤلف

## مفهوم البلدان المتشاطئة :

يوجد في العالم حوالي ٢١٤ نهر يجري في إقليم أكثر من دولة ويسكن في أحواضها حوالي ٢ مليار نسمة، وتتفاقم أزمة المياه في

العالم لأن حاجته للمياه الإضافية تزداد بمقدار ٩٠ مليار متر مكعب سنويا وهناك ٢٦١ مستجمعا للمياه عابرة للحدود السياسية بين دولتين أو أكثر وتلك الأحواض الدولية تغطي ٤٥.٣ % من سطح الأرض، وتمس حياة ٤٠ % من سكان العالم ، وتستأثر بما يقارب ٦٠ % من تدفقات الأنهار العالمية، كما يوجد ما مجموعه ١٤٥ دولة تضم أراضي واقعة داخل تلك الأحواض الدولية، منها ٢١ دولة تقع بأكملها داخل الأحواض الدولية ، إضافة إلى تواجد ١٩ حوضا من أحواض الأنهار تتقاسمها خمسة دول أو أكثر ، وهناك حوض واحد – حوض نهر الدانوب – يتقاسمه ١٧ دولة أوربية.

ومن الجدير بالذكر إن تلك المياه الدولية لابد وأن تتصل فيما بينها في حوض طبيعي عندما تمتد في أي جزء من أجزائها داخل إقليم دولتين أو أكثر بحيث تشمل روافد المجرى النهري سواء أكانت إنمائية أو موزعة إضافة إلى مجراه الرئيسي ، وكذلك تشمل المياه الجوفية والسطحية التي تقع أحواض تغذيتها في أقاليم دولتين أو أكثر.

وبتوضيح أكثر للنهر الدولي بصفته وحدة مائية يمر في أقاليم دولتين أو أكثر أو يمثل فاصلاً حدودياً بينهما ، فإنه يتكون من جميع مجاري المياه والبحيرات التي تتصل بعضها مع بعض ، وتجري في منطقة معينة تكون حوضاً واحداً ، وينتهي حوض النهر في بحر أو في بحيرة داخلية

لا تتصل بالبحر ، كما يدخل في حوض النهر أيضاً مجاري المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر.

ونخلص إلى إن تلك الوحدات المائية الدولية المشتركة قد تكون ملاحية أو غير ملاحية ، وقد تكون فاصل حدود سياسية طبيعية بين دولتين أو أكثر أو قد تكون مشتركة تخترق عدة دول ، ومن هنا تكون كل هذه الدول معنية باستعمال تلك المياه تلبية لحاجاتها المتنوعة و وفقاً لقواعد قانونية دولية استقر عليها التعامل الدولي أو نظمتها المعاهدات والاتفاقيات المتنوعة .

## توزيع المياه

تشغل المحيطات والبحيرات والأنهار معظم المسطح المائي الذي يغطي سطح العالم، وتتكون هذه المسطحات المائية من ثلاثة محيطات هي الهادئ، والأطلسي، والهندي وأكبرها هو المحيط الهادئ إذ يغطي ما يقرب من ١٨١ مليون كم٢، أي ما يقرب من ثلث سطح العالم ويبلغ المحيط الأطلسي قرابة نصف حجم المحيط الهادئ أما المحيط الهندي، فهو أقل بقليل من المحيط الأطلس. وتجتمع هذه المحيطات الثلاثة حول أنتركتيكا، كما يلتقي أيضًا المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ بالقرب من القطب الشمالي، ومنهما يتكون المحيط المتجمد الشمالي وأكبر البحيرات

ضخامة هو بحر قزوين، وهو جسم ممتد من المياه المالحة، يقع بين آسيا وأوروبا شرقي جبال القوقاز، ويغطي هذا البحر ما يقرب من ٣٧١,٠٠٠كم وأكبر البحيرات العذبة هي البحيرات العظمى في أمريكا الشمالية، وهي تتكون من خمس بحيرات: إيري، وهورون، وميتشيجان، وأونتاريو، وسوبيريور.

وكلّ هذه البحيرات متّصلة ببعضها ويمكن أن تمثّل مسطحًا مائيًا واحدًا مساحته نحو ٢٤٤,٧٨٠كم٢ وأكثر الأنهار طولاً في العالم هو نهر النيل في إفريقيا، وهو ينساب على مدى ٦,٦٨١كم ويليه من حيث الطول نهر الأمازون في أمريكا الجنوبية، إذ يبلغ طوله ٦,٤٣٧كم وأطول الأنهار في الولايات المتحدة هو نهر الميسوري، وهو ينساب على مدى ٤,٠٩٠كم. وتحتاج كل الكائنات الحية إلى الماء لتبقى على قيد الحياة ويحصل الناس على مياه الشرب من الأنهار والبحيرات العذبة وكذلك الآبار وتُستغل الأنهار والشلاّلات والخزّانات في توليد الكهرباء ففي أقطار مثل البرازيل والنرويج والسويد وسويسرا تزود محطات إنتاج القوة الكهرومائية ما يكفي حاجة المصانع والمنازل من الكهرباء وتُستخدم مياه العالم أيضًا في النقل والمواصلات، ونجد يوميًا الآلاف من سفن البضائع تمخر عباب المحيطات والبحار، وتبحر بمحاذاة شواطئ البحار أو تسافر فى المياه الداخلية ويؤثر موقع دولة ما على الساحل على تقدمها ورخائها تأثيرًا قويًا وللولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وغيرها من الدول

التجارية التي تحتل الصدارة خطوط ساحلية طويلة وتقع الكثير من مدن العالم الرئيسية على خطوط المواصلات المائية المهمَّة.

## أسس دولية لإدارة المياه

مازالت مسألة موازين القوى السياسية مستمرة من ناحية ثانية في فرض تأثيرها وثقلها في المناطق المرشحة أكثر من غيرها للتعرّض لنزاعات خطيرة متوقعة، وهكذا نجد أن الكيان الصهيونى في الشرق الأدنى، المتفوق من الناحية العسكرية، نجح على الرغم من صعوباته المائية في تطوير مشاريع وخطط متقدمة تقنيًا تتناسب جيدًا مع ما لديه من موارد مائية متوافرة أما في الشمال، فإن تركيا التي تمتلك خزانات كبيرة من المياه، تتمتع بقدرة عسكرية أيضًا تعزز مكانتها كبلد منبع، وتستبعد بهذا أية إمكانات لجيرانها كبلدان مصب وهما سوريا والعراق لاستخدام أية أوراق رابحة سوى الأوراق السياسية.

أخيرًا، تبقى حالة مصر وهي الأبلغ تأثيرًا على هذا الصعيد، فعلى الرغم من كونها بلد مصب لنهر النيل، إلاّ أنها مستمرة في استغلال الحصة الأكبر من مياهه بسبب تفوقها العسكري الإقليمي، النسبي لكن الكافي على نطاق واسع لفرض احترامها على جيرانها أصحاب المنابع.

فإذا كانت مخاطر رؤية نشوب حرب من أجل المياه في الشرق الأدنى ما زالت اليوم ضعيفة التوقع، بسبب موازين القوى السياسية الحاسمة، فإن هذا لا يسوّغ أبدًا الوقوف حيالها مكتوفي الأيدي، وإن وضع شروط

لحل التوترات المائية المتوقعة أو الكامنة يظل في الواقع ضرورة تحظى بالأولوية.

إن وضع أسس لهذا الهدف، سواء كانت ثنائية الجانب أو إقليمية، بسبب عدم وجود التزامات بين الحكومات،يظل أفضل ضمان لامتصاص التوترات الداخلية والتوترات بين الدول الناتجة عن المياه، ووجود هيئات، مثل منظمة تنمية نهر السنغال، أو لجنة المياه في آسيا الوسطى، لم تنجح حتى اليوم في وضع إطار سلمي فعلاً لإدارة المياه الأفريقية، ومياه وسط آسيا، وهما جديرتان بالوجود على الأقل ويمكن تشجيعهما للاضطلاع بهذا الدور أما البقية، فإن إصرار الدول المعنية على الحد من التوترات المرتبطة بالماء وضمان تقاسم المياه، يحفظ صحة الأجيال الحالية والقادمة، يظل عنصرًا ضروريًا لا غنى عنه للوقاية من النزاعات القادمة ومن غير هذا، فإن الحوار وحده بين بلدان المنبع والمصب سيستمر في رفد تيار الأوضاع والمواقف المعاصرة، بما قد يترتب على ذلك من أخطار نشوب نزاعات عقب نضوب مصادر المياه التي لا يمكن للكائن البشري العيش دونها.

## المبادئ الدولية المحددة لحقوق الدول المتشاطئة

يمكن إجمال المبادئ التي تحكم نظم المياه الدولية فيما يأتي:

١- المبدأ الأول :إن الدول المتشاطئة لها حق السيادة إلى أبعد الحدود في استعمال جزء من النظام الدولي للمياه الذي يقع ضمن اختصاصها على أن يتفق مع الحق المماثل لكل دولة متشاطئة مشتركة معها .

٢- المبدأ الثاني : إن الدول المتشاطئة مخولة في حصة من الاستعمال وفوائد نظام المياه الدولية على أساس عادل ومعقول .

٣- المبدأ الثالث : تلزم الدول المتشاطئة التي تنوي تغيير نظام المياه الدولية الذي قد يؤثر في حقوق الدول المتشاطئة الأخرى ، أن تعطى الفرصة الكافية للدولة الأخرى في الرفض وإذا رفضت الدولة المتشاطئة الأخرى بالفعل وأعربت عن رغبتها في الوصول إلى اتفاق أو حل سريع بالوسائل السلمية والمنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فعلى الدولة التي تنوي القيام بالتغيير أن تمتنع عن القيام بالعمل وتسمح بتبادل أي اتفاق معلق أو أي حل آخر .

ويمكن إدراج أهم المبادئ العامة التي يمكن تطبيقها على الأنهار الدولية ، كما يأتي :

١-مبدأ حسن الجوار بين الدول

٢-مبدأ حسن النية في التعامل بين الدول

٣-مبدأ عدم الإضرار بالدول الأخرى

٤-مبدأ تنفيذ الالتزامات التعاقدية المصدق عليها

٥-مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق

٦- مبدأ حل المنازعات بالوسائل السلمية

٧-مبدأ اللجوء إلى المفاوضات في حالة الاختلاف .

كما يمكن إدراج أهم المبادئ الخاصة التي يمكن تطبيقها على الأنهار الدولية ، كما يأتي :

١-مبدأ التوزيع العادل والمعقول للمياه

٢-مبدأ المساواة في حق استعمال المياه الدولية

## الحق التاريخي في المياه أهم القوانين

أزمة جديدة هي الأخطر في المنطقة، حيث تهدد مصالح مصر والسودان، وكانا في الأصل أمة واحدة بادرت بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٦حيث في خطوة غير مسبوقة، خرقت سبع بلدان في أعالي النيل معاهدة النهر ١٩٢٩ بتجاهل مصر، لتتفق على إقامة مشاريع نهرية تؤثر على ما شهده الوادي المصري السوداني من تدفق لمياه النيل ولا فائدة من تذكر وقوع اللوم على شباب العسكر قليلي

الخبرة بتمزيقهم أمة وادي النيل ثم التفريط في المصالح القومية بتجاهل ثوابت معاهدة ١٩٢٩ بتوقيع اتفاقية ١٩٥٩، سوى الاستفادة بعدم تكرار الأخطاء فقانونيا المعاهدة أقوى من الاتفاقية؛ لدوام الأولى وديناميكية الثانية وقابليتها للتعديل والتغيير؛ وهو ما تجاهله العسكر مدعين فهمهم لكل حاجة من التاريخ إلى السياسة والقانون رغم عدم إتقانهم لمهنتهم الأصلية، وهي الذود عن مصالح الأمة في ميدان القتال حسب القسم الذي أدوه يوم التخرج من المدرسة الحربية.

أخطأوا بإدخالهم سابقة ترقيم وتقنين حصص الاستهلاك في اتفاقية عام ١٩٥٩ ومقارنة بذلك تتضح براعة المحامين المصريين وحلفائهم البريطانيين في صياغة معاهدة ١٩٢٩ التي صمم خطوطها السياسية العريضة رجل الدولة الداهية ونستون تشرتشل الذي يعود إليه الفضل الأول تاريخيا في زعامة العالم الحر لدحر النازية والفاشية لصالح الديمقراطية وحرية الإنسان، يوم وقف وحده وظهره للحائط عقب هزيمة جيشه في دنكرك؛ فتمسك بالمبادئ العليا ورفض مصافحة اليد النازية الملوثة بالدماء، ونجح في قيادة قوى الحرية والديمقراطية للصمود ثم النصر ١٩٤٥ هذا السياسي الداهية الذي أثبت التاريخ دائما مدى صحة تقديره ونظرته المستقبلية في كل ما توقعه بلا استثناء، أعطى تعليماته للمحامين المصريين والبريطانيين بتصميم معاهدة لحوض النيل في نهاية العشرينات من القرن الماضي حسب ما تصوره في كتاب حرب النهر

الذي طور مسودته الأولى من نهاية القرن التاسع عشر، لينقحها عام ١٩١١ عن النيل، مصورا النهر العظيم كشجرة ضخمة جذورها في وسط أفريقيا والحبشة، وتاج الشجرة، أي الأغصان المورقة الخضراء والثمار في مصر صحيح أن الجذور تمد الشجرة بالمياه، لكن دون المواد الغذائية التي تعدها الأوراق الخضراء بشكل أرقى حيويا وأكثر تعقيدا كيميائيا وبيولوجيا وتوصله للجذور، لا يمكن للأخيرة أن تحيا بلا فسيولوجية الغذاء التي توفرها الأوراق الخضراء من الشمال وببساطة، تمت صياغة بنود المعاهدة الملزمة قانونيا بضرورة الحفاظ على حياة النهر بضمان السيادة للقمة الخضراء للشجرة، أي أمة وادي النيل مصر والسودان باعتبار الحوض شجرة متكاملة أي وحدة سياسة عضوية لذا لطم المحامون المصريون من الجيل القديم جيل مصطفى كامل باشا خدودهم عند قراءة البنود الساذجة الهزلية لاتفاقية ١٩٥٩، لأنها تناولت حصصا من المياه متجاهلة الصورة الأكبر والأكثر شمولا وتعقيدا التي تناولتها معاهدة ١٩٢٩.

ولأن المعاهدة أكثر إلزاما وربطا قانونيا من الاتفاقيات، فأنا أجادل من هذا المنبر المرموق بإعادة النظر في اتفاقيات ١٩٥٩، وما تلاها لاستئصال أي بند يناقض معاهدة ١٩٢٩ وأرجو ألا يصيح أحد من الجيل الجديد بغوغائية سطحية تدعو للرثاء بأن المعاهدة إرث استعماري، فتشرتشل كان في القارب المصري يجدف باتجاه مصلحة مشتركة،

المقلق أن ساسة القاهرة والخرطوم الآن، بعد استبعادهما من جانب البلدان الحديثة التأسيس في أعالي النيل، يعقدون الاجتماعات وندوات المناقشة والتي يتجاهلها سفراء بلدان أعالي النيل رغم دعوتهم إليها، فيما يشبه إهانات دبلوماسية واضحة؛ مع دبلوماسيين ومثقفين مصريين وسودانيين؛ يؤكدون استبعادهم لأي استخدام للقوة فقط المناقشات والدبلوماسية الهادئة فأي تلميذ في السنة الأولى في مدرسة العلوم السياسية يخبرك بأن السياسي الناجح أو الذي يريد أن يكون لدبلوماسيته أثر، سواء عند الخصوم والحلفاء لا يستبعد أبدا أي خيار أمامه، ابتداء من الدعم الاقتصادي أي الجزرة وحتى العمل العسكري العصا الغليظة مرورا بخيارات متعددة كسحب السفراء، والمقاطعة، وإنهاء التعاون، أو فرض الحصار الاقتصادي المدمر فلماذا يستبعد ساسة مصر والسودان الخيارات الموجعة للخصوم مؤكدين فقط استخدامهم للجزرة؟

وبمراجعة الوثائق البريطانية، ووثائق الأمم المتحدة والخارجية الروسية ومقابلات مع الدبلوماسي الراحل محمود رياض، أتضح أن مناوشات سورية - إسرائيلية، نجمت عن قصف الإسرائيليين لجرافات سورية تعمل شمال البحيرة لتحويل النهر، تطورت إلى حرب ١٩٦٧ وعند إثارة مسألة القانون الدولي، قال كل من شارون ورافائيل ايتان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي المتقاعد إن المحامين نصحاهما بأن حماية حق الاستهلاك التاريخي للمياه، يمنح شرعية اللجوء للحرب

لحماية المياه القادمة لاستهلاك الأهالي كمصدر حيوي لا يمكن الاستغناء عنه ويقول الدكتور بطرس بطرس غالي، شيخ المحامين الدوليين ثبت أن حق الاستخدام التاريخي وحماية الكمية المستهلكة تاريخيا من المياه، يتقدم على أي قانون أو اتفاقيات ويتيح لدولة أسفل النهر استخدام كل الوسائل المتاحة لديها لحماية هذا الحق

## مصادر قانون المياة الدولي

للقانون الدولى المتعلق بالأنهار مصادر عديدة تشكل عصارة الجهد الانسانى التشريعى الذى امتد لمساحة زمنية ليست قصيرة والذى وصل إلى الانجاز الدولى الكبير المتمثل بالاتفاقية الدولية لسنة ١٩٧٧ ،وسنحاول المرور سريعا على تلك المصادر وعلى الوجه الاتي:

اولا - المعاهدات:

ان مجموع الاتفاقيات التى تناولت الانهار الدولية بلغت الخمسين اتفاقية ونيف ولعل أول معاهدة تناولت هذا الموضوع هى المعاهدة الموقعة بين هولندا وألمانيا وهدفها تنظيم الاستعمال المشترك للحقوق المتعلقة بالأنهار بين الدول المبرمة لها بتاريخ٢/ ٨/ ١٧٨٥ ، تلاها بعد ذلك العديد من المعاهدات

ثانيا - المؤتمرات الدولية والمواثيق:

ومن المصادر المهمة لهذا الموضوع ، المؤتمرات الدولية منها:

مؤتمر فينا المنعقد بتاريخ ١٨١٥ ، المتعلق بحرية الملاحة للاغراض التجارية للدول المتشاطئة وتنظيم ذلك ، وميثاق درسدن بشأن نهر الالب المؤرخ عام ١٨٢٤ كأول المؤتمرات

ثالثا - العرف:

يعتبر العرف واحداً من المصادر المهمة للقانون الدولى العام ما دامت أحكامه جاءت على سبيل التكرار فى تصرف الدول وثبت فيها أن الدول تسير بوتيرة واحدة فى نوع معين من التصرفات الدولية ومن ذلك تستخلص القاعدة العرفية الدولية التى يشترط فيها قبول الدولة أو الدول التصرف الموجه إليها ، وان تكرار الأعمال المتماثلة فى تصرف الدول فى أمور معينة هو الركن المادى للعرف أما الركن المعنوى له فهو اعتقاد الدول بان التصرفات المادية التى تقوم بها أو تطبقها ملزمة لها قانونا وهذا ما أشارت إليه المادة ٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية ، وفى هذا الصدد فأن القانون الانجليزى اخذ بنظرية وحدة القانون الدولى والوطنى حيث يقوم بإدراج القواعد القانونية العرفية المعترف بها والتى اكتسبت استقرارا فى الممارسات الدولية فى القانون الوطنى دون المرور بآلية تصديق السلطة التشريعية،وبهذا المثل نقف على مدى الأهمية التي جاء بها العرف التى شكلت الكثير من قواعده جزءاً من النظام القانونى الدولى الذى ينظم العلاقات بين الدول المتشاطئة وبيان الحقوق والالتزامات لأطرافه.

رابعا - الأحكام القضائية:

تعتبر الأحكام القضائية الدولية واحدة من المصادر القانونية المهمة لهذا الموضوع بالرغم من أن الفقه القانونى الدولى يعتبرها من المصادر المساعدة وليست من المصادر الأساسية ، إضافة إلى أن أحكامها لا تلزم غير المتداعيين ، إلا أنها بالرغم من ذلك فان المبادئ القانونية التى أصدرتها وتصدرها المحاكم تلك تعتبر مصدرا مهما من مصادر القانون الدولى ، وهناك أمثلة كثيرة فى التطبيقات القضائية كحكم المحكمة الاتحادية السويسرية بشأن الخلاف حول سد يونباخ سنة ١٨٧٨ ، وحكم المحكمة العليا الأمريكية حول شكوى ولاية كنساس وولاية كولورادو بشان نهر اركانساس ،وقرار المحكمة الدولية الدائمة للعدل ١٩٢٠ حول نهر الأودر ، وقرار محكمة العدل الدولية الدائمة بشان النزاع بين هولندا وبلجيكا حول مياه نهر الميزين ١٩٣٧ ، وقرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع بين هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا حول نهر الدانوب ١٩٩٧ ، إضافة لما تقدم من أحكام المحاكم فان هناك جانباً نشطاً جدا وهو جانب التحكيم الذي لا تتسع هذه السطور القليلة تغطيته.

خامسا - قرارات الأمم المتحدة

تكتسب القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة أهمية خاصة لكونها صادرة من أعلى مؤسسة تشريعية دولية ومصحوبة بعنصر الإلزام عادة ومن الصعوبة إدراج كل ما أصدرته الأمم المتحدة من قرارات ولكننا

نحاول إدراج بعضها على سبيل المثال قرار الأمم المتحدة الصادر بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٨٠ المرقم ٣٥ ١٦٣ حول الاستغلال غير الملاحى لموارد المياه الدولية ، ومناقشة مبادئ هلسنكى حول المحافظة على البيئة النهرية المطروح أمام لجنة القانون الدولى لسنة ١٩٨٣ ، ومؤتمر الأمم المتحدة المنعقد فى السنغال سنة ١٩٨١للمجموعات المشتركة بحوض واحد ، وتقرير لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة حول استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود سنة ١٩٩٣ واعتماد مشروع قانون استخدام المجارى المائية الدولية من قبل لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٩٤ والميثاق الأوربى للمياه ١٩٦٧ وسواها من القرارات الأخرى.

سادسا ـ فقه القانون الدولي:

بالرغم من اعتبار فقه القانون مصدرا ثانويا لهذا الموضوع ، إلاأنه لا ينكر كونه واحدا من المصادر المهمة له ، والمتمثل بعصارة فكر كبار فقهاء القانون الدولى والمختصين الذين أسهموا بشكل مؤثر فى البحوث والدراسات المتعلقة بالمياه الدولية ، ولأهمية هذا المصدر فقد أقرت المادة ٣٨ أ من نظام محكمة العدل الدولية بأهمية الفقه القانونى فى تطوير القواعد القانونية الدولية واتخذت المحكمة المذكورة هذا الموضوع مصدرا لأحكامها ، ومما لاشك فيه ان فقه القانون الذي تناول المياه الدولية كان المنظر الوحيد لتأسيس النظريات الخمس المتعلقة بهذا

الموضوع وهى : نظرية السيادة المطلقة وتسمى نظرية هارمون وهى نظرية هجرها الفقه والتطبيقات منذ زمن بعيد وأصبحت من النظريات البالية ورغم أن تركيا تتمسك بهذه النظرية تجاه العر اق ، ثم جاءت نظرية الوحدة الاقليمية المطلقة ومفادها ان النهر من منبعه حتى مصبه يشكل وحدة اقليمية بغض النظر عن الحدود السياسية وهى النظرية التى يتمكسك بها العراق و ثم جاءت نظرية السيادة الاقليمية المقيدة ، تبعتها نظرية الانتفاع المشترك أما النظرية الأخيرة فهى نظرية المنافع المتوازية والمستندة على مبدأ التقسيم العادل لمنفعة الأنهار ومبدأ منع التصرف بالمياه الذى يشكل خطرا على الدول الأخرى.

مما تقدم وبعد قراءة لكل المصادر تلك وما انتجه الفكر الانسانى فى موضوع الانهار الدولية فقد وجدناه يرسى المبادئ القانونية التالية:

اولا - من الضرورى لدول المنبع الاقرار بحقوق دول المصب وعدم جواز اعتبار دول المنبع مالكة بشكل مطلق للنهر.

ثانيا - عدم جواز إحداث منشآت أو أعمال هندسية فى دولة المنبع من دون التباحث مع دول المصب أو الدول المتشاطئة وحصول موافقة دول الحوض المسبقة قبل المباشرة بأى جهد هندسي.

ثالثا - عدم القيام بأى عمل من قبل دولة المنبع يؤدى إلى تغيير مجرى النهر والحالة الطبيعية التى كان عليها النهر المذكور.

رابعا - استخدامات النهر الدولي يجب أن تتم وفق الاتفاقيات والمعاهدات

مع الأخذ بالمعايير الدولية وباتفاق الأطراف.

خامسا - عدم جواز قيام دولة المنبع بأى عمل يؤدى إلى إلحاق الضرر بالمصب أو الدول المتشاطئة وفى حالة حدوث ضرر وبأى شكل من الأشكال فان دولة المنبع يلزمها الضمان.

سادسا - فى حالة حدوث خلاف او نزاع حول تقسيم الحصص المائية فيجب اللجوء إلى المفاوضات والتشاور وتشكيل اللجان الفنية لمعالجة ذلك وفى حالة عدم التوصل إلى حل يتم اللجوء إلى التحكيم أو المحاكم الدولية.